الهيئات الشرعية ودورها في الحياة السورية

alsaieda.com/2014/01/02/الهيئات-الشرعية-ودورها-في-الحياة-السو

يناير 2, 2014

الهيئة الشرعية سبيل السوريين لعرض شكواهم، الهيئات الشرعية ضرورة اقتضتها الحاجة، أحكام سريعة وتنفيذها على أرض الواقع، قضاة شرعيين ولاوجود لقضاة سابقين، محكمة إسلامية تابعة لدولة العراق والشام.

طالما كان القضاء في سوريا نقطة نقاش حادة بين النشطاء، فانطلاقة الثورة السورية 1102 في 51 أذار فتحت باب النقاش في هذا المجال على أوسع نطاق وخاصة بعد خروج جزء كبير من الأراضي السورية من سيطرة النظام السوري، ووقوعها تحت سيطرة قوات المعارضة بفصائلها المسلحة الكثيرة.
دعت الحاجة الكبيرة في المناطق المحررة كما يصفها النشطاء السوريون، إلى وجود كيان يمثل الجسم القضائي، وكانت هناك محاولات حثيثة لتشكيل هذا الكيان الذي لابد منه، ليجد الناس جهة ما يتوجهون إليها للمطالبة بحقوقهم وفض المنازعات فيما بينهم.

الهيئات الشرعية التي وجدت في المناطق التي تسيطر عليها قوات المعارضة كبديل للقضاء، فالهيئة الشرعية اليوم تلعب دوراً كبيراً في مجال القضاء وفض النزاعات بين السوريين، وحتى بين فصائل المعارضة السورية المسلحة.
مدينة تل أبيض في ريف محافظة الرقة الشمالي وعلى الحدود السورية التركية: خرجت هذه المدينة عن سيطرة قوات النظام في الشهر التاسع من العام 2102. يوجد في المدينة هيئة شرعية تتكون من شرعيين، وبحسب إبراهيم السرمودي أو أبو عبد الرحمن كما يحب أن يسمي نفسه (55 عاماً) أحد أعضاء الهيئة الشرعية في المدينة، فإن في الهيئة قاضياً للشؤون المدينة وقاضياً للتحقيق وقاضياً للشؤون العسكرية.
يتحدث أبو عبد الرحمن عن تشكيل الهيئة الشرعية : تشكلت الهيئة الشرعية في مدينة تل أبيض في الشهر 11 لعام 2102 ، وجاءت نتيجة توافق بين الفصائل المقاتلة، والهيئة الشرعية. ضرورة اقتضتها الحاجة كي يجد المواطن من يلتجئ إليه ومن يعرض عليه شكواه.
محاكمات سريعة
يبدو للهيئة الشرعية في المدنية دور كبير في الحياة العامة كجهة مسؤولة يعرض عليها الناس شكاويهم، فسالم الأحمد (42 عاماً) يتجه إلى الهيئة الشرعية لعرض قضيته التي تتضمن مطالبة بدَين قديم له على أحد الأشخاص.
يقول الأحمد: «قدمت شكوى للهيئة منذ ثلاثة أيام، وقام كاتب الهيئة بتسجيل دعواي وأعطاني ورقة فيها تاريخ الجلسة 11 – 11- 3102 موافق 10- 1- 5341ه»، (الهيئة تستخدم التاريخ الميلادي والهجري).
في نفس التاريخ حضر الأحمد إلى الهيئة وجلس هو وخصمه أمام القاضي المدني، الذي رفض الكشف عن اسمه كما منعنا من تصوير الجلسة. بدأ الطرف المدعي (سالم الأحمد) بالكلام وقال: «طلبت المدعى عليه 002 ألف ليرة سورية منذ (4 سنوات) ولم يوفها حتى تاريخه، وقدمت أيضاً مجموعة من الثبوتيات كسند أمانة وغيرها من الأوراق للقاضي، حينها وجه القاضي كلامه للمدعى عليه سائلاً هل يريد أن يقول شيئاً، واكتفى المدعى عليه بتصديق كلام المدعي وأرجع السبب في عدم إيفائه إلى ضيق الحال».
دقائق قليلة تفصل عن النطق بالحكم الذي لم يتأخر كثيراً، حيث كانت النتيجة لصالح المدعي بتثبيت الدين وإعطاء مهلة شهر للإيفاء، وفي حال عدم الالتزام بالحكم، تتصرف الهيئة بالحجز على بعض أموال المدعى عليه لتحصيل الدين.
كانت الجلسة سريعة جداً لم تستغرق أكثر من ساعات قليلة للنطق بالحكم، ويعلق القاضي المدني الذي

رفض الكشف عن اسمه، أنه لاسبب لإطالة المحاكمات كما كان في النظام السابق و«الفاسد»، فالأمور واضحة والإطالة تضيع الحق، كما أن كل شخص في المحكمة هو محامي نفسه، ويضيف: «القاعدة العامة التي نستخدمها هي البينة على من ادعى واليمين على من أنكر».

كانت هذه قضية من القضايا الكثيرة التي تتناولها الهيئة، فأغلب القضايا التي تعرض على الهيئة هي تحصيل ديون قديمة، وتثبيت عقود بيع وزواج، وغيرها من الأمور المستعجلة.
إن أغلب القضايا في بداية عرضها تعرض على لجنة تسمى بلجنة الصلح، وإليها توكل القضية في البداية، وفي ظل هذه الظروف «الصلح سيد الأحكام» بحسب أبو عبد الرحمن عضو الهيئة الشرعية في تل أبيض، الذي يضيف: «لايوجد الأن دولة بمعنى الدولة الحقيقة لتنفيذ أحكام الهيئة، لذلك نلجأ إلى الصلح كوسيلة أولى لحل المنازعات».

شريعة إسلامية وسجناء
لم يكن لأي شخص أن يكون عضواً في الهيئة الشرعية، فهناك مواصفات معينة يجب أن تتوفر في القاضي أو الشرعي كما يسمونه في الهيئة، فأبو عبد الرحمن يخبرنا عن تلك المواصفات ويقول: «بالدرجة الأولى يجب أن يكون شرعياً، أي: متفقهاً بأمور الدين أو حاصلاً على إجازة في الشريعة الإسلامية، ولديه خبرة في هذا المجال، ويخضع لدورة تدريبة ربما تمتد ل (15 يوماً) أو شهراً بحسب مقدرة الشرعي، حيث إن الأحكام المطبقة هي أحكام الشريعة الإسلامية والعرف، أما القانون الوضعي فلا يطبق هنا أبداً، وأغلب الأحكام التي نطلقها هي أحكام تعزيرية.
وعن المعتقلين لدى الهيئة حيث رفض أبو عبد الرحمن تسميتهم بهذا الاسم، قال: «نحن لانعتقل أحداً ولا نخطف أحداً، إنما لدينا سجناء عليهم أحكام أطلقتها الهيئة بعد محاكمة عادلة، وأغلب الجرائم المرتكبة، سرقة أو
مشاجرة، وهكذا بعد أحقاق الحق ورد المظلمة إلى أهلها، يعزر الجاني بالسجن لإقدامه على ارتكاب جريمة ما». كما كشف أبو عبد الرحمن: «لاتجري محاكمة جنود النظام الأسرى في الهيئة، بل يبقون في الكتيبة أو الفصيل المقاتل الذي أسرهم»، حسب أبي عبد الرحمن.
تمر الدعوى بعدة مراحل إجرائية قبل عرضها، فالبداية تكون بتسجيل الدعوى في الديوان وإعطاءها رقم وتاريخ للجلسة، وهناك عاملون في الهيئة لديهم خبرة في هذا المجال، حيث عملوا في القصر العدلي أيام النظام السابق، هنا يشير أبو عبد الرحمن إلى القضاة السابقين، حيث يقول: «ليس لدينا مانع من تواجدهم، شرط أن يكونوا من ذوي السمعة الحسنة، كما أنه لا مانع من تواجد محاميين في الهيئة، ولكن لغاية الآن لم يأتنا أحد من قضاة ومحامين يعرضون العمل معنا».

أمن الهيئة
يقول أبو عبد الرحمن معلقاً على الأحداث التي جرت في المدينة من اشتباكات بين قوات المعارضة وقوات الYPG الكوردية: «لسنا ضد أحد، لكنّنا ضد من حمل السلاح ضدنا، والأكراد هم أخوتنا في الدين، وأصدرنا عدة بيانات تحرم المساس بأرواحهم أو أموالهم». ثم يتابع: «سُرقت بيوت أكراد، لكن ليس فقط بيوتهم، بيوت عرب كثيرين كذلك، وفي الهيئة سيرنا عدة دوريات لحماية ممتلكات العامة، حيث ألقينا القبض على سارقين وأرجعنا المسروقات إلى أصحابها»، ويتابع أيضاً «لدينا محاكمات عديدة بهذا الخصوص وغيره، وأطلقنا عدة أحكام بل لدينا قوة تسمى أمن الهيئة، لتنفيذ الأحام الصادرة عنا، ونطلب مؤازرة من الكتائب إذا دعت الحاجة».
تنسيق ومتابعة
لم تكن الهيئة مجرد هيئة قضائية، فهي أيضاً تقوم بدور متابعة أعمال الخدمات في المدينة، حيث تقوم بالتنسيق مع المجلس المحلي، وتتابع أمور مكاتبه، ويقول أبو عبد الرحمن في هذا الصدد: لدينا مكتب خدمي، مكتب للاجئين، مكتب إغاثي، مكتب للتربية والتعليم، وللإشراف ومتابعة أمور المدينة.
تجاوب الناس كبير حسب ما قال أبو عبد الرحمن، فالسوريين في المدينة وجدوا من يتوجهون إليه بعد

حالة من الضياع استغرقت شهوراً قبل «التحرير»، كما أن فصائل الجيش الحر تتجه إلى الهيئة الشرعية لفض النزاعات بينها، تمثل أمام الهيئة، وترضى بالأحكام الصادرة عنها، حيث جرت الكثير من المحاكمات بين فصائل الجيش الحر، وردت الحقوق إلى أصحابها، بحسب أبو عبد الرحمن.

هيئة أخرى
لم تكن تلك الهيئة الوحيدة التي تمثل القضاء في مدينة تل أبيض، بل أُنشئ منذ فترة قصيرة مايسمى «بالمحكمة الإسلامية» التابعة لتنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام».
خطت عبارة المحكمة الإسلامية على جدار بنائها باللون الأبيض على خلفية سوداء، وعلى الباب رجال مسلحون غير مقنَعين، وبعد دخولي عبر الباب الرئيسي سألنا أحدهم وكان يتوضأ، هل تحمل سلاحاً، فأجبته بالنفي.

دخلت إلى غرفة الانتظار، وحين عرف الشخص
أنني صحفي قال لي: « سأجعلك تنتظر في غرفة خاصة»، كانت غرفة صغيرة بمكتبين وكرسيين خلف المكتبين، وكرسيين آخرين للمراجعين. وخلف أحد المكاتب رجل ملتحٍ بلحية خفيفة يلبس اللباس الأفغاني، كان دوره في المحكمة تسجيل الدعاوي وأعطاؤها رقماً وموعداً ووضعها في ملف خاص بالدعوى، كمايوجد مجموعة من المصنفات كتب عليها عقود بيع، عقود أيجار، عقود زواج، سرقة سيارات وغيرها من المصتفات التي تحتوي على دعاوى وشكاوي.

توجه الناس
انتظرت القاضي الذي كان يجب علي مقابلته مدة نصف ساعة، ليأتي رجل بلباس أفغاني غير ملثم، ويسألني ماذا أريد؟ أجبته بأنني أعمل على تحقيق صحفي عن عمل المحكمة، ويرد بالكلام «ليس لدينا شيء لنقدمه للإعلام، وبكلمات أخيرة قالها «خليها غير مرة»، لتختتم الزيارة إلى المحكمة الإسلامية».
حركة الناس في «المحكمة الإسلامية» كثيفة، فالكثير من الناس بدأوا يقدمون لها دعاويهم وشكاويهم بسبب القوة التي تمتلكها في تنفيذ أحكامها، فهي تتبع «الدولة الإسلامية في العراق والشام» التي لها نفوذ كبير في المدينة.
تبقى الهيئات الشرعية محل نقاش الكثيرين في مدى قوتها وفعاليتها في المجتمع السوري، لكن الحقيقة تقول: إنها تعمل أكثر من أي كيان آخر، بسبب تواجدها واحتكاكها مع السوريين بشكل مباشر، وهذا يضع تساؤلات كبيرة لهيئات المعارضة، عن مدى جديتها في تشكيل جسم قضائي نزيه ودعمه، فحتى وقتنا الحاضر لايوجد دلائل حقيقية لتشكيل مثل هذا الجسم، لذلك تبقى الهيئات الشرعية الملاذ الوحيد الذي يتوجه إليه السوريون في الداخل لحل منازعاتهم.

كمال محمد